الموارد المالية ودورها في تحقيق التنمية المحلية

دراسة تحليلية للموارد المالية لبلدية صبرة –ولاية تلمسان –خلال الفترة 2010–2019

Financial resources and their role in achieving local development

Analytical study of the financial resources of the municipality of Sabra, -Tlemcen Province-, during the period 2010-2019

سامية بقدور[1] ، محمد بوقناديل[2]

[1] جامعة أبي بكر بلقايد –تلمسان (الجزائر)، samia.bekaddour@univ-tlemcen.dz

[2] جامعة أبي بكر بلقايد –تلمسان (الجزائر)، mohammed.bouknadil@yahoo.fr

تاريخ الارسال: 2021/04/30 **تاريخ القبول:** 2021/06/01 **تاريخ النشر:** 2021/06/30

ملخص:

تعتبر الجماعات الاقليمية بصفة عامة هيئات لامركزية للدولة ،فالبلدية هي القاعدة الأساسية فهي تعتبر الوسيط بين الدولة والمجتمع المحلي ،فبذلك أوكلت لها مجموعة من الاختصاصات في مجال التنمية في حدود الصلاحيات المخولة لها فهي تساهم إلى جانب الدولة في القيام بالتنمية المحلية ،وللقيام بهذه التنمية خصها المشرع بمجموعة من الموارد المالية سوآءا داخلية المصدر)الذاتية(أو الخارجية ، وتهدف الدراسة التحليلية التي قمنا بها على الموارد المالية لبلدية "صبرة" خلال الفترة 2010-2019 إلى معرفة دور الموارد المالية في تحقيق التنمية المحلية ،وكذلك معرفة مدى مساهمة الموارد الذاتية والخارجية في التنمية المحلية ،حيث استنتجنا أن للمورد المالي دور مهم في قيام البلدية بالتنمية المحلية ،بالإضافة إلى أن الموارد الخارجية ممثلة في إعانات الدولة تساهم بنسبة كبيرة في تمويل التنمية المحلية على عكس الموارد المالية الذاتية ،أي أن بلدية "صبرة" تعتمد على المصادر الخارجية في تمويل تنميتها المحلية .

كلمات مفتاحية: جماعات محلية ،تنمية محلية، بلدية ،موارد مالية ،تمويل الذاتي والخارجي .

تصنيفات JEL : H71.

Abstract :

Regional groups are generally considered decentralized bodies of the state, as the municipality is the primary base, as it is the mediator between the state and the local community. Thus, it has been assigned a set of specializations in the field of development within the limits of the powers vested in it, as it contributes alongside the state in implementing local development, and the goal of the analytical study of the municipality's financial resources. Sabra "During the period 2010-2019, the role of financial resources in achieving development was defined, as well as the extent to which internal and external resources contribute to development, and we concluded that the financial resource has an

المؤلف المرسل: سامية بقدور، **الإيميل:** samia.bekaddour@univ-tlemcen.dz

important role in achieving local development. Local development of the municipality, in addition to that external resources are represented. In government subsidies, as it contributes a large percentage to financing local development, in contrast to private financial resources.
Keywords: Local groups, local and municipal development, financial resources, internal and external resources
JEL Classification Cods : H71.

المقدمة:

انتهجت الجزائر منذ الاستقلال على نظام اللامركزية الادارية في تسيير شؤونها المحلية، حيث تلعب الجماعات المحلية دور الوسيط بين الدولة والمجتمع المحلي، وتعتبر حسب المادة 16 من التعديل الدستوري 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016 «الجماعة الاقليمية للدولة هي البلدية والولاية، والبلدية هي الجماعة القاعدية » ، وباعتبار البلدية القاعدة الاساسية منحها المشرع الشخصية المعنوية والاستقلالية المالية ، ولأهميتها الكبيرة في مجال التنمية خصها المشرع بمجموعة من الصلاحيات والموارد المالية سوآءا الداخلية منها (الذاتية) أو الخارجية ،حيث تمثل الموارد الذاتية في العموم على الايرادات الجبائية ،أما الخارجية فممثلة في مختلف الاعانات التي تتحصل عليها البلدية

ومن خلال هدا التمهيد ارتأينا طرح الاشكال التالي :

- ✓ **ما هو دور الموارد المالية في تحقيق التنمية المحلية؟**

فرضيات الدراسة :

- ✓ تعبئة أكبر قدر من الموارد المالية له دور كبير في تحقيق التنمية المحلية .
- ✓ تساهم الموارد المالية الخارجية بنسبة كبيرة في تحقيق التنمية المحلية مقارنة مع الموارد الذاتية

أهداف الدراسة :

- بيان مختلف الموارد المالية التي تملكها البلدية لتمويل تنميتها المحلية .
- إظهار دور تعبئة الموارد المالية في التنمية المحلية .

منهج البحث:

لقد حاول الباحثان إتباع المنهج الوصفي التحليلي ، وهذا من خلال وصف مختلف المفاهيم العامة للتنمية المحلية والجماعات المحلية بالإضافة إلى مختلف الموارد المالية التي تملكها البلدية ،وكدلك تحليل لإيرادات الداخلية والخارجية لبلدية "صبرة" خلال الفترة 2010إلى 2019 ومدى مساهمة الموارد الداخلية والخارجية في تحقيق التنمية المحلية .

وللإجابة على هذه الاشكالية سوف نتطرق إلى المحورين التاليين:

- المفاهيم العامة حول التنمية المحلية والجماعات المحلية
- دراسة تحليلة للموارد المالية لبلدية صبرة خلال الفترة 2010 إلى 2019

الدراسات السابقة:

سوف نحاول إلى التطرق إلى أهم الدراسات التي تناولت الموضوع :

أولا- أجرى كل من وسيلة سبتي ،عيسى حجاب ،مسعودة رداس (2019) تحت عنوان : الموارد المالية للجماعات المحلية مصادرها وسبل تفعيلها ،وكانت الاشكالية "ماهي أهم السبل الناجعة لتعبئة موارد الجماعات المحلية "،و تهدف هذه الدراسة الى البحث عن أهم سبل المتاحة لتعبئة موارد الجماعات المحلية واستغلالها بشكل أمثل ،و توصلوا إلى أن على الجماعات المحلية ان تسعى جاهدة في البحث عن السبل الناجعة من أجل تعبئة مواردها من خلال تطوير أساليب التسيير المحلي إداريا وبشريا ، و تعزيز التعاون بين البلديات ،وكذا السعي إلى ترشيد الانفاق المحلي من أجل تحقيق فائض مالي يوجه لتمويل الاستثمارات المحلية ،إضافة إلى تثمين الايرادات لتخفيف العبء المحلي من خلال انتهاج استراتيجيات مبنية على دراسات للواقع المحلي .

ثانيا- أقوجيل أيوب ، يرقى جمال ،(2020) ، تحت عنوان :الجباية المحلية ومساهمتها في التمويل المحلي والتنمية المحلية المستدامة (دراسة حالة بلدية تازولت ولاية باتنة للفترة 2015-2018)، تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن مساهمة الجباية المحلية المستدامة من خلال إجراء دراسة ميدانية ببلدية تازولت ولاية باتنة للفترة (2015-2018) وهذا من خلال التساؤل الرئيسي التالي :**إلى أي مدى تساهم الجباية المحلية في تمويل الجماعات الاقليمية والتنمية المحلية المستدامة ؟** وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين نسبة مساهمة مشاريع التنمية المحلية المستدامة للبلدية ونسبة مساهمة الجباية المحلية .

1- مفاهيم عامة حول التنمية المحلية والموارد المالية للجماعات الإقليمية

1-1- مفاهيم عامة حول التنمية المحلية

1-1-1- تعريف التنمية المحلية :

تعرف التنمية على أنها الجهود المنضمة التي تبدل وفق تخطيط ورسوم للتنسيق بين الامكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين ، قصد تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي والدخول القومية ،ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاقتصادية في نواحيها المختلفة كالتعليم والصحة ثم الوصول إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية (مصطفى وآخرون ، 1995، صفحة 119)،والتنمية المحلية :"هي عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية (الريفية أو الحضرية أو الصحراوية) ، ومن خلال القيادات المحلية القادرة على استغلال الموارد المحلية وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي ، وصولا إلى رفع مستوى معيشة المواطن المحلي ودمج جميع الوحدات المحلية في الدولة " (سمير، 2010، صفحة 160)

1-1-2- مقومات التنمية المحلية :

عادة ما تقوم التنمية المحلية على أساسين أو دعامتين تعملان على دفعها والرقي بها نحو المأمول وهما : (موسى، 2015)

- المشاركة الشعبية في جهود التنمية المحلية والتي تقود لمشاركة السكان بجميع الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم ونوعية الحياة التي يعيشونها انطلاقا من مبادراتهم الشخصية .
- توفير مختلف الخدمات ومشروعات التنمية المحلية بأسلوب يشجع الاعتماد على النفس.

1-1-3- أهداف التنمية المحلية:

تسعى التنمية المحلية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف في شتى المجالات سوآءا منها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها نذكر منها ما يلي: (العوالمة ، 2009، الصفحات 154-155)

-إشباع الحاجات الأساسية للأفراد ،

- تقليل التفاوت بين الأفراد ،

- بناء الأساس المادي للتقدم ،

- زيادة الدخل المحلي ،

- الرفع من مستوى المعيشة ،

- اتاحة الحرية والقدرة على الاختيار

1-2- مفاهيم عامة حول الموارد المالية للجماعات الإقليمية

قبل التطرق بالتفصيل إلى الموارد المالية للجماعات الإقليمية سوف نعرج أولا إلى تعريف الجماعات المحلية والتمويل المحلي

1-2-1- تعريف الجماعات الإقليمية

ان وجود الجماعات الاقليمية في الجزائر مكرس دستوريا واعترفت به كل الدساتير حيث أنها أشارت إلى أن الجماعات المحلية تنقسم إلى قسمين وكمثال على ذلك ما نص عليه دستور 1996 في مادته 15 على أن "الجماعات الاقليمية للدولة هي البلدية والولاية (الجريدة الرسمية، 1996) "وكذلك هذا ما نص عليه دستور 2016 في مادته 16 : "الجماعات الإقليميّة للدّولة هي البلديّة والولاية . البلديّة هي الجماعة القاعديّة".

إن الاعتراف بأهمية هذا المرفق من خلال مختلف النصوص التشريعية يدعونا إلى معرفة تعريف « البلدية والولاية » والتعرف عليهما وماهي اختصاصات كل منهما في مجال التنمية

1-2-1-1- تعريف البلدية واختصاصاتها في مجال التنمية

حسب المادة 01 من قانون البلدية الجديد رقم 11-10 المؤرخ في 22 جويلية 2011 ، تعرف البلدية على أنها "البلدية هي الجماعة الاقليمية القاعدية للدولة ، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة ،وتحدث بموجب القانون" ،وبالتالي تحتل البلدية موقع التفضيل في تنظيم الدولة ،فهي تعتبر الخلية القاعدية الاساسية للدولة حيث أنها تتمتع بالشخصية المعنوية أي لها مركز واقليم واسم خاصا بها ولها استقلالية المالية .

وتشكل البلدية الاطار لمشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية، وهي تمثل قاعدة اللامركزية و مكان ممارسة المواطنة ،وعلى هذا الاساس اوكلت للبلدية صلاحيات في كل مجالات الاختصاص المخولة لها قانونا ،بحيث أنها تساهم مع الدولة في ادارة وتهيئة الاقليم والتنمية الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية والامن بالإضافة الى الحفاظ على الاطار المعيشي للمواطنين وتحسينه ، قد حدد القانون البلدية 11/10 صلاحياتها فيما يلي: (بومدين ،بومدين ، 2016، صفحة 3): التهيئة والتنمية ،التعمير والهياكل القاعدية والتجهيز، نشاطات البلدية في مجال التربية والحماية الاجتماعية والرياضية والشباب والثقافة والتسلية والسياحة ، النظافة وحفظ الصحة والطرقات البلدية

1-2-1-2- تعريف الولاية واختصاصاتها في مجال التنمية

حسب القانون 07 / 12 المتضمن قانون الولاية: "الولاية هي الجماعة الإقليمية للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة . وهي أيضا الدائرة الإدارية غير المركزة للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة "

وتساهم مع الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة وكذا حماية وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين .وتتدخل في المجالات الاختصاص المخولة لها بموجب القانون. شعارها هو بالشعب وللشعب . وتحدث بموجب القانون

1-2-2- الموارد المالية للجماعات الاقليمية :

يعتبر الجانب المالي أحد الركائز الضرورية بالنسبة للجماعات الاقليمية لتحقيق تنميتها المحلية ،فلهذا خصها المشرع الجزائري بمصادر متنوعة لتمويلها ،من أجل توفير الخدمات للمواطنين ،واشباع حاجاتهم.

ويعرف التمويل المحلي حسب (خنفري، 2011، صفحة 37) على أنه "كل الموارد المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية على مستوى الوحدات المحلية بالصورة التي تحقق أكبر معدلات لتلك التنمية عبر الزمن ،وتعظم استقلالية المحليات عن الحكومة المركزية في تحقيق التنمية المحلية المنشودة " ،وعليه يمكن تقسيم الموارد المالية للجماعات الاقليمية إلى :

1-2-2-1- الموارد المحلية الداخلية (الذاتية):

تتكون الموارد الداخلية للجماعات المحلية في العموم من ايرادات الضرائب والرسوم وعائدات ممتلكاتها والخدمات ،تمثل الايرادات العائدة من الضرائب والرسوم من أهم مصادر لتمويل الجماعات المحلية حيث تمثل حصة الاسد بنسبة قد تصل إلى 90% إذ ما تم مقارنتها مع الايرادات الغير جبائية ،لذلك لا بد من الاهتمام بهذا النوع من المداخيل (بورقبة وآخرون، 2020، صفحة 8) أ- **الايرادات الجبائية :**

– **الضرائب والرسوم الموجهة كليا للجماعات المحلية** : وهي العائدات التي تعود كلها إلى خزينة البلدية يمكن أن نلخصها في الجدول التالي :

الجدول(01):يمثل الضرائب والرسوم المحلية الموجهة كليا الى الجماعات الاقليمية

الموارد الجبائية	البلدية	الولاية	صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية
الرسم على النشاط المهني	%66	%29	%5
الرسم العقاري	%100	/	/
رسم التطهير	%100	/	/
رسم الاقامة	%100	/	/
رسم الحفلات	%100	/	/
الرسم على الاعلانات والصفائح	%100	/	/

المصدر : من اعداد الباحثين بناءا على قانون الضرائب المباشرة، الغير المباشرة والرسوم المماثلة ،الطابع لسنة 2021

- **الضرائب والرسوم الموجهة جزئيا للجماعات الاقليمية** : وهي الضرائب والرسوم التي تحصل جزئيا إلى الجماعات الاقليمية ويمكن تلخيصها في الجدول التالي :

الجدول(02): يمثل الضرائب والرسوم الموجهة جزئيا للجماعات الاقليمية

الموارد الجبائية	البلدية	الولاية	الدولة	حصص مختلفة
الرسم على القيمة المضافة	%10			صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية
المحققة في الداخل:	/	/	%75	%15
المحققة عند الاستيراد:		/	%85	%15
الضريبة على الدخل الاجمالي	%50	/	%50	/
الضريبة الجزافية الوحيدة	%40.25	%5	%49	غرف التجارة 0.5%
				غرفة وطنية للصناعة تقليدية 0.01%
				صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية 5%
				غرف صناعة التقليدية 0.24%
الرسم الصحي على اللحوم				
مذبح عمومي	8.5دج	/	%50	صندوق الحماية الحيوانية 1.50دج
عند الاستيراد	/	/	/	صندوق ضمان والتضامن للجماعات المحلية 10دج
قسيمة السيارات	/	/	%50	صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية 30%
				صندوق الوطني للطرقات 20%
رسم الاطر المطاطية	%35	/	%35	الصندوق الخاص للتضامن الوطني 30%
الضريبة على الاملاك	%30	/	%70	/
رسم تشجيع على عدم تخزين النفايات الصناعية	%16		%46	الصندوق الوطني للبيئة
رسم التشجيع على النفايات المرتبطة بالأنشطة الصحية	%20		%30	/
الرسم التكميلي على التلوث الجوي من مصدر صناعي	%17		%50	/
رسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم	%34		%42	/

المصدر : من اعداد الباحثين بناءا على قانون الضرائب المباشرة، الغير المباشرة والرسوم المماثلة ،الطابع لسنة 2021.

ب- **الايرادات الغير جبائية :**

وحسب (بورقبة وآخرون، 2020، صفحة 9) فهي تعد المصدر الثاني لمداخيل الجماعات المحلية وتمتاز بعدم الثبات المدخول لعدة اعتبارات منها حجم الاقليم والكثافة السكانية ...إلخ ،والتي تتألف من :

- إيجار العقارات وهي حاصل قيمة إيجار أملاكها الخاصة سوآءا عقود ايجار أو عن طريق المزاد

- حقوق الطريق إما كراء الرصيف المقابل لمحلات للتجار أو فرض إتاوات على الاعمال الاشغال (فردي أو مؤسسات) التي تستخدم جزء من الطريق

1-2-2-2- الموارد المالية الخارجية :

نظرا لكون الادارة المحلية تشكو من قلة مواردها المالية الذاتية ،والحكومة المركزية لا تسمح بإرهاق المواطن بعبء الضرائب المضافة للإدارات المحلية ، لذلك تلجأ الادارات المحلية إلى موارد أخرى خارجية تأتي بنسب كبيرة عن طريق الادارة المركزية (باركة ،مسعودي ، 2016، صفحة 7)، والتي نبينها في ما يلي:

أ- **الاعانات** : تشكل الاعانات التي تتلقاها البلديات من طرف الحكومة أو الولاية أو صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية ،أو من طرف جهات أخرى (داخلية أو خارجية) مصدرا هاما ،خاصة إدا تم استغلالها استغلالا جيدا، ويتم تخصيص الاعانة الحكومية للسلطات المحلية عبر آلية المخططات ،وتشمل المخططات البلدية للتنمية (PCD) ،المخططات الاقطاعية للتنمية (PSD) ،وصندوق التضامن والضمان (CSGCL) (بشكيط ،قدي، 2019، صفحة 5).

ب- التبرعات والهبات : لقد خول قانون البلدية طبقا للمادة 171 منه على حق البلديات في قبول الهبات والوصايا بأعباء أو شروط أو تخصيص بعد الموافقة المسبقة للوزير المكلف بالداخلية، حيث يتم جردها وادراجها في الميزانية.

ج- **القروض** : وهي الأموال التي تحصل عليها الادارة المحلية عن طريق اللجوء إلى البنوك أو المؤسسات المالية المتخصصة ، على أن تستخدم هذه القروض المحلية في تنمية المشاريع الاستثمارية ،التي تعجز ميزانيتها العادية عن تغطية نفقاتها (بريق، 2010، صفحة 124).

2- الدراسة الميدانية :دراسة تحليلية للموارد المالية لبلدية "صبرة" المستخدمة في تمويل التنمية المحلية خلال الفترة (2010-2019)

سوف نقوم في هذه الدراسة بالقيام بدراسة تحليلية للموارد المالية التي تستخدمها بلدية "صبرة "في تمويل تنميتها المحلية سوآءا كانت هذه الموارد داخلية (التمويل الذاتي) أو خارجية.

2-1- دراسة وتحليل الموارد الداخلية (التمويل الذاتي)

ويعرف التمويل الذاتي للجماعات المحلية على أنه "اقتطاع تقوم به الجماعات المحلية من ايرادات قسم التسيير لفائدة التجهيز و الاستثمار ،يحدده القانون ويتراوح عموما بين 10%و20% من مجموع الايرادات في قسم التسيير(ben aissa, 1983) ، ويستغل هذا المبلغ في تمويل صيانة الهياكل السوسيو اقتصادية التابعة للبلدية ،النقل المدرسي ،وكدا العمليات التي تسعى لتحسين الظروف المعيشية للسكان والحفاظ على التوازن المالي للميزانيات المحلية .

الجدول(03): يمثل تطور نسبة مساهمة المصادر الداخلية في ايرادات التجهيز والاستثمار

السنوات	التمويل الذاتي	ايرادات قسم التسيير والتجهيز	نسبة المساهمة
2010	39160841	149018560	%26.28
2011	35833778	149018560	%24.04
2012	36112652	149018560	%24.23
2013	36208674	146066393	%24.78
2014	39160841	149018560	%26.27

%13.58	266578521	36208674	**2015**
%8.68	236373454	20536675	**2016**
%15.11	132737959	20060958	**2017**
%6.84	290163018	19873018	**2018**
%17.05	144201295	24597295	**2019**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الحساب الاداري لبلدية صبرة خلال الفترة 2010-2019

من خلال الجدول 03 نلاحظ أن ايرادات التمويل الذاتي تساهم بنسبة متوسطة في ايرادات التجهيز والاستثمار حيث كان متوسط المساهمة قدر ب 18.68% على مدار 10 سنوات الأخيرة ،حيث سجلت أعلى نسبة مساهمة سنة 2010 ب 26.28 % وأدنى نسبة مساهمة قدرت ب 6.84% كانت سنة 2018 .

من خلال ما سبق نستنتج أن بلدية صبرة لا تعتمد بصفة كبيرة على مواردها المالية الذاتية من أجل تمويل تنميتها المحلية .

الجدول(04):يمثل نسبة الاقتطاع من ايرادات التسيير إلى ايرادات التجهيز والاستثمار لبلدية صبرة خلال الفترة (2010-2019)

السنوات	التمويل الذاتي	مجموع نفقات التسيير	نسبة اقتطاع
2010	39160841	246523611	15.88%
2011	358337787	122912038	%29.15
2012	36112652	212635713	%16.98
2013	36208674	181832550	%19.91
2014	39160841	205900438	%19.02
2015	36208674	181832550	%19.91
2016	20536675	234255506	%8.77
2017	20060958.96	425344643	%4.71
2018	19873018	402885539	%4.93
2019	24597295.13	374217644	%6.57

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الحساب الاداري لبلدية صبرة خلال الفترة 2010-2019

الشكل (01): يمثل تطور نسبة الاقتطاع من قسم التسيير إلى قسم التجهيز والاستثمار لبلدية صبرة خلال الفترة 2010-2019

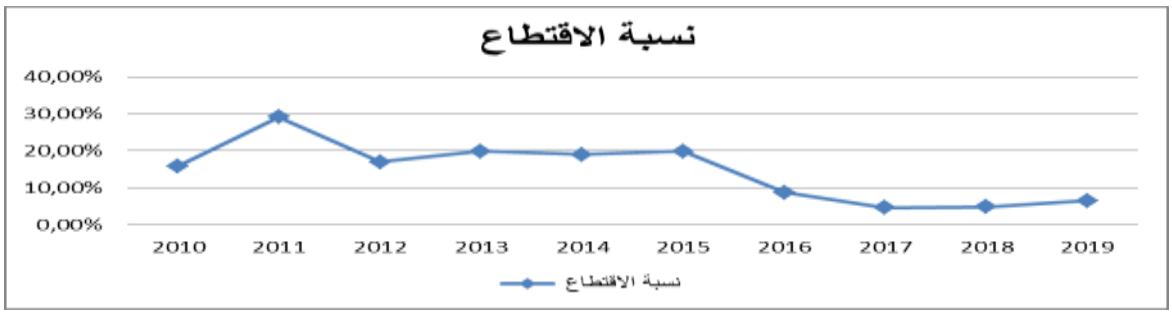

المصدر :من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 04

من خلال **الجدول 04 والشكل 01** نلاحظ أن الاقتطاع الموجه من قسم التجهيز و الاستثمار في تناقص مستمر مع مرور السنوات ،حيث أن أعلى نسبة سجلها كانت سنة 2011 وقدرت ب 29.15% ثم خلال السنوات 2012 إلى 2015 كانت تتراوح بين 16.98%و 19.91%،ولكن مع حلول سنة 2016 سجلت انخفاضا مستمرا ومحسوسا خلال السنوات الاربعة الأخيرة حيث قدرت أدنى نسبة سجلتها سنة 2017 ب 4.71% .

ولدراسة السبب والمصدر الرئيسي وراء تناقص نسبة التمويل الذاتي ، يجب القيام بدراية على حساباته ،حيث الاقتطاع من قسم التسيير إلى التجهيز والاستثمار يحسب بالعلاقة التالية :

ح83=((ح74+ح75+ح76)-(ح670+ح755+ح741+ح679))*10%أو20%

حيث أن : **ح74**:ممنوحات صندوق التضامن، **ح75**:ضرائب الغير مباشرة ، **ح76**:الضرائب المباشرة، **ح670**:مساهمة في صندوق ضرائب المباشرة، **ح755**:رسوم الحفلات ،**ح741**:معونات أشخاص المسنين ،**ح679**:مساهمات و آداءات اخرى لفائدة الغير.

والجدول التالي يبين تطور هده الحسابات خلال الفترة 2010 إلى 2019 ،وهذا لمعرفة سبب وراء تناقص ايرادات التمويل الذاتي

الجدول(05):يمثل تطور حسابات التمويل الذاتي

السنوات	ممنوحات صندوق التضامن ح74	ضرائب الغير مباشرة ح75	الضرائب المباشرة ح76	مساهمة في صندوق ضرائب المباشرة ح670	رسوم الحفلات ح755	معونات أشخاص المسنين ح741	مساهمات و آداءات اخرى لفائدة الغير ح679
2010	93282690	1359001	17236882	524486	331200	100000	1020270
2011	100079474	1874242	20365346	384295	349200	214000	739186
2012	102659272	2429819	15063850	478759	333600	193000	929759
2013	113553981	2651280	12347999	344521	332400	193000	663779
2014	122668956	12050486	12050486	285251	301200	564000	546119
2015	125023713	21557938	21557938	277532	252000	0	528247
2016	87627000	16161998	16161998	273844	266800	0	522346
2017	91177000	2632551	13712222	613986	186000	0	321260
2018	109071000	3486652	15255330	330150	210000	0	1627373
2019	114395000	4474741	16068304	316455	204000	0	931339

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الحساب الاداري لبلدية صبرة خلال الفترة 2010-2019

نلاحظ من خلال الجدول رقم 05 أن الحسابات 75و670و755 و 679 في تناقص مستمر مند سنة 2010 ولكن بنسب قليلة ،حيث ليس لها تأثير كبير على تناقص ايرادات التمويل الذاتي ،وهدا عكس حساب 74 والمتمثل في ممنوحات صندوق

التضامن تناقصت بنسبة كبيرة منذ سنة 2016 ،حيث قدرت نسبة التراجع من سنة 2015 إلى 2016 ب 70.08% وهي نسبة كبيرة جدا ،وهدا يتناسب مع النتائج المستخرجة من الجدول رقم 04 والشكل رقم 01 حيث في سنة 2015 ومع تناقص ممنوحات صندوق الضمان والتضامن تناقصت معه إيرادات التمويل الذاتي ،ويعود السبب في تناقص ممنوحات الصندوق بسبب تراجع ايرادات هدا الصندوق بسبب أزمة تناقص اسعار البترول التي عرفتها الجزائر تلك الفترة ،ولكن مع انتعاش أسعار البترول في السنوات 2018و 2019 عرفت ممنوحات الصندوق انتعاشا من سنة 2016 إلى 2019 قدر ب 72 % وهدا انعكس على إيرادات التمويل الذاتي بالإيجاب .

أما الحساب 76 والذي يمثل الضرائب المباشرة كذلك له دور كبير في تناقص الاقتطاع الموجه من قسم التسيير إلى قسم التجهيز والاستثمار ،حيث خلال الفترة 2010 إلى غاية 2015 عرف تقريبا مبالغ متقاربة ولكن في سنة 2016 عرف تناقصا قدر ب 74.97% وهي نسبة مهمة ،وفي السنوات 2017و2018 عرفت انخفاضا مستمرا وفي سنة 2019 عرفت انتعاشا ،وهدا ما انعكس على ايجابا على ايرادات التمويل الذاتي ،ويرجع سبب تراجع الحصيلة الضريبية من الضرائب المباشرة بسبب التهرب والغش الضريبي .

ومما سبق نستنتج أن السبب الرئيسي لانخفاض المبلغ المقتطع من قسم التسيير إلى قسم التجهيز والاستثمار راجع إلى انخفاض ايرادات الضرائب المباشرة وممنوحات صندوق التضامن والضمان.

الجدول (06):يمثل تطور مشاريع التنمية الممولة بالتمويل الذاتي في بلدية صبرة خلال الفترة 2010– 2019

السنوات	التكلفة الاجمالية	عدد المشاريع
2010	39160841	2
2011	358337787	9
2012	36112652	6
2013	36208674	9
2014	39160841	3
2015	36208674	11
2016	20536675	5
2017	20060958	9
2018	19873018	8
2019	24597295	7

المصدر :من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات من بلدية صبرة

ومن خلال الجدول رقم 06 نلاحظ أن عدد مشاريع التنمية في تذبذب ملحوظ من سنة إلى أخرى حيث أنه كلما كانت قيمة التمويل كبيرة كلما تمكنت البلدية من القيام بأكبر عدد من المشاريع ،ومن هنا نستنتج أن التمويل يؤثر بصفة مباشرة على إمكانية البلدية في القيام بالمشاريع التنموية.

2–2–المصادر الخارجية :

وتتمثل المصادر الخارجية كما ذكرنا سابقا في مختلف الاعانات المقدمة من الدولة والولاية ،وكذلك تأتي في شكل إعانة مقدمة من صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية .

الجدول (07):يمثل تطور نسبة مساهمة إعانات المصادر الخارجية في ايرادات التجهيز والاستثمار خلال الفترة 2010– 2019

السنوات	ايرادات قسم التسيير والتجهيز	PCD	نسبة المساهمة*	إعانات المقدمة من صندوق الضمان والتضامن	نسبة المساهمة**	نسبة المساهمة الاجمالية*+**
2010	149018560	16100000	%10.80	19000000	%12.75	%23.55
2011	149018560	61000000	%40.93	0	%0	%40.93
2012	149018560	39900000	%26.77	0	%0	%26.77
2013	146066393	18800000	%12.87	0	%0	%12.87
2014	149018560	68260000	%45.80	0	%0	%45.80
2015	266578521	91867500	%34.46	27100000	%10.16	%44.62
2016	236373454	52106000	%22.04	2100000	%0.88	%22.93
2017	132737959	110577000	%83.30	2100000	%1.58	%84.88
2018	290163018	127622000	%43.98	142668000	%49.16	%93.15
2019	144201295	38609000	%26.77	80995000	%56.16	%82.94

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الحساب الاداري لبلدية صبرة خلال الفترة 2010-2019

من خلال الجدول رقم 07 نلاحظ أن المصادر الخارجية تساهم بنسبة كبيرة في تمويل التنمية المحلية في بلدية "صبرة "حيث قدر متوسط نسبة المساهمة خلال السنوات 2010إلى 2019 ب 47.84% ،وهي نسبة معتبرة بالمقارنة مع المصادر الذاتية للبلدية التي وخلال نفس الفترة كما رأينا أنها تساهم ب 18.68% .

ومن جهة أخرى نلاحظ أن إعانات الدولة المقدمة في شكل مخططات البلدية للتنمية PCD هي التي تساهم بنسبة كبيرة في تمويل ايرادات قسم التسيير والتجهيز حيث قدر متوسط نسبة المساهمة ب 34.77% وهي نسبة جيدة بالمقارنة مع متوسط نسبة مساهمة اعانات صندوق التضامن والضمان التي قدرت ب 13.07% خلال نفس الفترة .

ومن خلال الجدول رقم 03 والجدول رقم 07 نستنتج أن بلدية "صبرة" تعتمد بنسبة كبيرة في تمويل تنميتها على المصادر الخارجية ولكي نكون أكثر دقة فهي تعتمد على إعانات الدولة المقدمة في شكل مخططات البلدية للتنمية PCD .

2–2–1– إعانات الدولة (مخططات البلدية للتنمية PCD):

تعتبر المخططات البلدية للتنمية من المصادر المهمة التي تمول بها البلدية مشاريع التنمية التي اعجز عن إنجازها وهذا بسبب عدم توفر الموارد المالية الكافية لديها

الجدول (08):يمثل تطور مخططات البلدية للتنميةPCD لبلدية صبرة خلال الفترة 2010– 2019

السنوات	التكلفة الاجمالية	عدد المشاريع
2010	16100000	13
2011	61000000	12
2012	39900000	4
2013	18800000	6
2014	68260000	9
2015	91867500	15
2016	52106000	7
2017	110577000	7
2018	127622000	14
2019	38609000	5

المصدر :من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات من بلدية صبرة

من خلال الجدول رقم 08 نلاحظ أن مخصصات الاعانات الموجهة لبلدية صبرة كانت في تدبدب مستمر ،حيث أنها تسجل ارتفاعا ثم بعد دلك تسجل انخفاضا، حيث خلال السنوات 2010 حتى سنة 2013 كانت الاعانات متوسطة بالمقارنة مع السنوات 2014 حتى سنة 2017 حيث تسجل أعلى نسبة سنة 2018 ب 127622000دج ولكن في سنة2019 عرف انخفاضا قدر ب 89013000 دج ،ويرجع هدا التذبذب إلى انخفاض وارتفاع أسعار البترول حيث كلما ارتفعت اسعار البترول كلما ارتفعت الايرادات الدولة وبذلك ترتفع قيمة الاعانات المقدمة من طرف الدولة للبلديات والعكس .

2-2-2- إعانات صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية :

يقوم هذا الصندوق بتقديم اعانات للبلدية في مجال التسيير والتجهيز والاستثمار ،ويسمح التخصيص الاجمالي للتجهيز والاستثمار بإنجاز برامج تجهيز واستثمار بهدف المساعدة في تطوير المناطق الواجب ترقيتها .

الجدول (09):يمثل تطور إعانات صندوق التضامن والضمان الممنوحة لبلدية صبرة خلال الفترة 2010– 2019

السنوات	التكلفة الاجمالية	عدد المشاريع
2010	19000000	1
2011	0	0
2012	0	0
2013	0	0
2014	0	0
2015	27100000	2
2016	2100000	1
2017	2100000	2
2018	142668000	11
2019	80995000	9

المصدر :من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات من بلدية صبرة

من خلال الجدول رقم 09 نلاحظ أن ممنوحات صندوق التضامن والضمان تعرف تذبذب خلال السنوات من سنة 2010حتى سنة 2019 ،حيث تعرفا انخفاضا ثم ارتفاعا وهذا ما أثر على عدد المشاريع الممولة من طرف الصندوق ،ويرجع هذا التذبذب المسجل كما ذكرنا سابقا ، إلى تراجع ايرادات الجباية البترولية التي تعد مصدرا رئيسيا لتمويل الصندوق ،وكذلك تراجع الايرادات الجبائية للبلديات والولايات .

الخاتمة :

من خلال الدراسة التي قمنا بها على الموارد المالية لبلدية "صبرة" ،وعرضنا وتحليلنا للموارد الداخلية (التمويل الذاتي) والموارد الخارجية خلال الفترة 2010-2019 ،استنتجنا النتائج التالية :

- تتمتع بلدية صبرة بمصادر داخلية وخارجية تستخدمها لتمويل تنميتها المحلية ،ولكنها في تناقص في السنوات الأخيرة .

- من خلال الدراسة التحليلية التي قمنا بها لمعرف مدى مساهمة الموارد الداخلية والخارجية في ايرادات قسم التجهيز والاستثمار ،وجدنا أن البلدية تعتمد بنسبة كبيرة على المصادر الخارجية والممثلة في إعانات الدولة وإعانات صندوق الضمان والتضامن .

- تمثل اعانات الدولة وممثلة في مخططات البلدية للتنمية حصة الاسد في تمويل قسم التجهيز بالمقارنة مع مساهمات إعانات صندوق التضامن والضمان للجماعات الاقليمية

- تناقص الموارد الخارجية للبلدية في السنوات الأخيرة وهذا راجع لتناقص ايرادات الدولة وصندوق التضامن والضمان بسبب تراجع أسعار البترول وايرادات البلدية والولاية من الجباية

- المصادر الداخلية تمول التنمية المحلية بنسبة قليلة وهذا راجع إلى تراجع ممنوحات صندوق التضامن والضمان وكذلك تراجع ايراداتها الجبائية ،بالاضافة أن البلدية لا تسعى إلى تحسين عائداتها لسبب اتكالها على مختلف الاعانات المقدمة لها .

- وكذلك من خلال هذه الدراسة استنتجنا أن التمويل يلعب دورا مهما في قيام البلدية بمختلف مشاريعها في مختلف مجالات التنمية ،حيث أنه كلما ارتفعت قيمة التمويل بمختلف صيغه (الداخلية والخارجية) ارتفعت معه عدد مشاريع التنمية ،والعكس حيث عندما ينخفض التمويل تنقص معه عدد المشاريع ،وهذا راجع لعدم توفر الاموال المطلوبة .

- أما بالنسبة للقروض والهبات والتبرعات فبلدية "صبرة "لا تعتمد عليها في تمويل تنميتها المحلية

ومن خلال النتائج الدراسة التي وصلنا إليها تم إثبات صحة الاشكالية والمتمثلة في "ماهو دور الموارد المالية في تحقيق التنمية المحلية" ، والفرضية التي تم طرحها في البداية ولتجاوزها وجب على البلدية القيام بما يلي :

- تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية سوآءا الداخلية أو الخارجية من أجل تمويل أكبر عدد من مشاريع التنمية.

- العمل على تحسين ايرادات التمويل الذاتي من أجل الرفع من استقلالية البلدية ،وهدا من خلال زيادة تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد الجبائية عن طريق القيام بالإصلاح الضريبي ومحاربة الغش والتهرب الضريبي .

- العمل على تثمين ممتلكات البلدية من أجل تحسين الايرادات الداخلية للبلدية .

– الجماعات المحلية لها الحق في الاقتراض وهو حق مكرس ولكنه غير مطبق ،لهذا وجب فتح المجال وفق شروط للبلديات لتمويل مشاريع تنميتها عن طريق القروض

المراجع والمصادر

1. ben aissa, s. (1983). *L'aide de l'Etat aux colléctivités locales.* OPU.
2. حسين مصطفى وآخرون . (1995). *أبعاد التنمية في الوطن العربي* . الأردن : دار المستقبل للنشر .
3. نائل عبد الحفيظ العوالمة . (2009). *إدارة التنمية الاسس- النضريات – التطبيقات العلمية* . الاردن : دار زهران للنشر والتوزيع
4. محمد عبد الوهاب سمير. (2010). *الحكم المحلي والتنمية المحلية*. مصر: منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية.
5. حسين،محمد بومدين ،بومدين . (2016). دور المجلس البلدي في تعبئة الموارد المحلية. *المجلة الجزائرية للمالية*(06)
6. سهام،عبد المجيد بشكيط ،قدي. (2019). تمويل الجماعات الاقليمية في الجزائر بين واقع الدعم الحكومي وتحدي شح الموارد الداتية . *مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا*
7. قويدر بورقبة وآخرون. (2020). واقع الجماعات المحلية الجزائرية بين ثنائية تحقيق التنمية المحلية ومتطلبات تمويلها. *المجلة الجزائرية للمالية العامة*.
8. محمد الزين،عبد الكريم باركة ،مسعودي . (ديسمبر, 2016). البدائل الاقتصادية لتعبئة موارد الجماعات المحلية بالجزائر . *المجلة الجزائرية للمالية العامة*.
9. أميرة موسى. (ديسمبر 2015). اليقظة التكنولوجية وإنعكاساتها على التنمية المحلية. *الملتقى الوطني الثالث "المجتمع الالكتروني والتنمية الرشيدة في الوطن العربي"* . الجزائر: جامعة 08 ماي 1945.
10. عمر بريق. (2010). تمويل الجماعات المحلية في الجزائر –واقع وآفاق . *الملتقى الوطني حول إشكالية الحكم الراشد في الادارة الجماعات المحلية والاقليمية* . جامعة ورقلة : كلية الحقوق والعلوم سياسية .
11. خيضر خنفري. (2011). تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 03.
12. الجريدة الرسمية. (07 ديسمبر, 1996). 06. الجريدة الرسمية ،العدد(76) الصادرة في 08ديسمبر 1996.